التنمية السياحية المستدامة والتحديات المعاصرة

أ. عيساني عامر، أ. جمال جعيل
أستاذان مساعدان مكلفان بالدروس
جامعة الحاج لخضر، باتنة

مقدمة :

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الرائدة التي تستحث النمو، و تنشط ديناميكية البناء الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا و حضاريا وأصبحت السياحة تمثل وزنا نسبيا مرجحا في معظم الاقتصاديات المتقدمة مستحوذة على إيرادات مرتفعة و إسهام متزايد في توليد الناتج القومي ، وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية و تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية .

والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية والخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق.

فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي **762** مليون سائح عام **2004** وتطور عام **2005** ليصبح **804** مليون.كما بلغ إنفاق السياح لعام **2004** نحو **622** مليار دولار .وتتوقع بعض الهيئات السياحية الإقليمية و العالمية وصول عدد السياح على صعيد العالم بأكمله نحو **1.6** مليار سائح في عام **2020** وانفاق ما يقارب **2000** مليار دولار مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية وإذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فهل يمكن أن تخدم بذات القدر سياسة التنمية الاقتصادية في الدول النامية ؟

وهل الخيار السياحي يعد أكثر تبريرا من الخيارات المتاحة أمام برامج التنمية في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، وبغية بلوغ الهدف المتوخي من البحث تم توزيع الموضوع على النقاط الرئيسية التالية:

أولا: التنمية المستدامة– مفهومها، أبعادها، مؤشراتها

ثانيا: السياحة – تعريفها ، خصائصها ، أهميتها

ثالثا: التنمية السياحية مفهومها ، مراحلها

رابعا: مفهوم و مكونات السياحة المستدامة

خامسا: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

سادسا: التحديات المعاصرة للتنمية السياحية المستدامة

أولا: التنمية المستدامة

إن العالم لا يبدو أنه يتجه نحو مستقبل مستدام وإنما في اتجاه مخوف بمجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة، كتلوث الهواء والمياه الجوفية و السطحية و التربة "ولكن منذ مؤتمر أستوكهولم المتعلق بالتنمية البشرية الذي انعقد عام 1972 بدأ العالم يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشرية ولاعن عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وأن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاههم في نهاية المطاف "[1]

وبتنامي هذا الإحساس من المخاطر المتوقعة على مستقبل البيئة والإنسان والآثار السلبية المتوقعة على مستقبل الأجيال القادمة. أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة و التنمية لدراسة قضايا التنمية و البيئة و تقديم الحلول الكفيلة بالحفاظ على مستقبل آمن للبشرية .

مفهوم التنمية المستدامة :

ظهر هذا المفهوم لأول مرة وتمت صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة جرو هارلم بروتنلاند. وهو تقرير شرع في إعداده عام 1983.[2]

ولقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا إذ أنه ولأول مرة يتم التطرق إلى الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية في تعريف واحد، وإدماج هذه الأبعاد الثلاثة في عملية اتخاذ القرار، بحيث يصبح هدف المردودية الاقتصادية مرتبطا ومقترنا بالحفاظ على البيئة الطبيعية و مرهونا بتحقيق العدالة الاجتماعية و يؤكد تقرير بروتنلاند

على الارتباط الوثيق بين هذه الأبعاد بحيث لا يمكن تطبيق استراتيجية تنمية مستدامة بدون دمج هذه المكونات.

وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم .[3]

ويرى البعض أن التنمية المستدامة تقوم على مبادئ أساسية وهي "تبني أنماط إنتاج واستهلاك تحترم البيئة الطبيعية والإنسانية وتسمح لجميع سكان الأرض بتلبية حاجاتهم الأساسية: الغذاء، السكن، اللباس، التعليم، العمل، والعيش في بيئة سليمة" [4]

وبتنامي الشعور بأهمية موضوع البيئة، تم عقد قمة الأرض سنة **1992** في ريوديجانيرو بالبرازيل وكانت التنمية المستدامة " هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي انتهى إلى اصدار وثيقة الأجندة **21** "والتي تحدد المعايير الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن **21**" كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبرغ في سبتمبر **2002** عقدت تحت شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة "

أبعاد التنمية المستدامة :

لقد أشرنا إلى أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاث عناصر أساسية وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي .

البعد الاقتصادي: النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية و تحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الأضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة، كالتقليل من تلوث الهواء والمياه والتربة بالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة على المياه السطحية والجوفية والتربة وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة .

البعد الاجتماعي : الإستدامة في بعدها الاجتماعي تعني تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم و السكن إلى الفئات

الفقيرة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية لأفراد المجتمع ومشاورتهم في اتخاذ القرارات من خلال إشاعة الحرية و تطبيق الديمقراطية.

كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانيات حكومة كل بلد و مواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات ساكنتها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة و السكن والتعليم، مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء و من ثم استغلال الثروات و الموارد الطبيعية من مياه وأراضي زراعية بطرق عشوائية، تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة .

البعد البيئي: وفي بعدها البيئي تفرض التنمية المستدامة ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، بإتباع أنماط إنتاج واستغلال للموارد الطبيعية بشكل عقلاني، لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ولضمان التنوع الحيوي ونقاء الهواء وخصوبة التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي.

والمختصون في مجال البيئة يركزون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستغلال وأن أي إفراط في استنزاف هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك السيئة مثل استنزاف المياه الجوفية والسطحية و قطع أشجار الغابات وغيرها [3] .

مؤشرات التنمية المستدامة:

قبل عقود قليلة كان قياس التنمية يعتمد على مؤشرات اقتصادية كمية، تركز على الابعاد الكمية للنمو الاقتصادي، مثل الدخل الوطني الخام، متوسط دخل الفرد داخل البلد ...الخ ، لكن هذه المؤشرات لا تعكس متطلبات التنمية الاجتماعية وأشكال توزيع الثروة بين المواطنين و الحفاظ على استدامة الثروة الطبيعية، ومؤشرا ت النمو على أهميتها تبقى ناقصة إذ لم تستجب بالمؤشرات الاجتماعية و البيئية التي تقتضيها التنمية المستدامة .

إنه لا يمكن وضع سياسة وطنية صحيحة لتحقيق تنمية مستدامة بدون قياس مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها تحديد مدى اتجاه البلد نحو استدامة التنمية. فالمؤشرات

تسمح بتقييم الوضع الحالي ومن ثم معالجة أوجه الخلل أو النقص لتحسين الأوضاع في المستقبل و اتخاذ قرارات على أسس سليمة بدل العشوائية والارتجال .

وقد تم صياغة هذه المؤشرات من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يعرف بتوصيات الأجندة " 21، وهي مؤشرات تغطي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية للتنمية المستدامة[4]

1- المؤشرات الاقتصادية : إن المؤشرات الاقتصادية الكلاسيكية مثل متوسط دخل الفرد في البلد والدخل الوطني الخام على أهميتها إلا أنها غير كافية لأنها قد تخفي وراءها خللا في توزيع ثروات البلد على المواطنين وانعدام العدالة في توزيع ثمار النمو الاقتصادي على فئات المجتمع كما قد لا تعير اهتماما لمدى استنزاف الثروات الطبيعية المحدودة وهو ما يحرم الأجيال القادمة حقها في الاستفادة من هذه الثروات، ومن هذا المنطلق يجب تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك في اتجاه تحقيق رفاهية الجيل الحالي وعدم الإجحاف في حق الأجيال القادمة لتنال نصيبها من ثروات طبيعية كافية وبيئة نظيفة.

إن السياسات الاقتصادية بقدر اهتمامها بالمردودية الاقتصادية للمشاريع والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاجتماعية وحماية البيئة باستخدام تكنولوجيا محسنة ونظيفة .

ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يمكن اعتماد جملة من المؤشرات الاقتصادية نذكر منها :

- معدل استخدام المواد الطبيعية في الإنتاج .
- معدل استهلاك الفرد من الطاقة سنويا .
- كمية النفايات الصناعية و المنزلية ومعدل معالجتها .
- الأداء الاقتصادي للبلد ويقاس بمتوسط دخل الفرد و معدل الاستثمار إلى الدخل القومي .
- الحالة المالية للبلد و تقاس بنسبة ديون البلد إلى الناتج القومي الأجمالي .

2- المؤشرات الاجتماعية : و هي مؤشرات تركز على القضايا الاجتماعية لكل بلد، مثل المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة والمشاركة في اتخاذ القرارات و تساوي الفرص في الحصول على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والسكن، ومحاربة

الفقر والتهميش كما تقيس مدى الجهود المبذولة في محاربة الأمراض المعدية والأوبئة و التقليل من وفيات الأطفال. ومن أهم المؤشرات المقدمة في هذا الإطار على سبيل المثال وليس الحصر:

- معدل النمو الديمغرافي السنوي في البلد.
- نسبة وفيات الأطفال دون خمس سنوات.
- نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي .
- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية .

3- المؤشرات البيئية: تعد الأرض بما تحمله من خيرات مخزن للثروات الطبيعية لاستدامة التنمية وإن استغلال هذه الثروات يجب أن لا يصل إلى حد الاستغلال المفرط أو الاستنزاف فالأرض يجب حمايتها من التلوث والتصحر، كما يجب الحفاظ على المياه الجوفية ومياه الأنهار و البحار من التلوث الذي تسببه النفايات الصناعية والفضلات المنزلية، والغلاف الجوي و الهواء يتعرض هو أيضا للتلوث بالغازات التي تفرزها المصانع والمركبات ووسائل النقل، وكلما زادت هذه الملوثات زاد التهديد على طبقة الأوزون، لذلك يجب الإقلال من هذه الغازات قدر المستطاع وخاصة في المدن الكبرى، من خلال الاعتماد على وسائل نقل عمومية بدل المركبات الخاصة .

وهناك جملة من المؤشرات المعتمدة في مجال البيئة نذكر منها :

- نسبة مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض .
- نسبة التصحر مقارنة بالمساحة الكلية للأرض .
- نسبة تركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية إلى إجمالي السكان في البلد .
- نسبة التحضر و تقاس بمساحة الأرضي العمرانية مقارنة بمساحة البلد .

ثانيا: السياحة:

لقد حاول الكثير من المختصين تعريف السياحة تعريفا منضبطا، فمنهم من تناول التعريف من الناحية الاقتصادية، بينما ركز البعض على الجوانب الاجتماعية، النفسية والثقافية والسياسية و التعليمية للسياحة، مما أدى إلى تعدد التعاريف واختلافها باختلاف وجهات النظر.

- فقد عرف العالم الالماني جوبرفرولر عام 1905 السياحة بأنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة. وبذلك فالتعريف ركز على الجوانب النفسية والمعنوية للسياحة و أهمل الجوانب الأخرى .
- ثم جاء العالم النمساوي وخبير الاقتصاد السياسي "هيرمان فون شولبرون عام 1910 وعرف السياحة بأنها الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة معينة. ومن الواضح أن هذا التعريف اهتم بالعنصر الاقتصادي و أهمل العناصر الأخرى .
- وفي عام 1938 عرف ليفيه نيزارول Le vielle Nizerolle السياحة بأنها "جميع الأنشطة غير المحققة للربح والتي يقوم بها الإنسان بعيدا عن مقر إقامته المعتاد " و الملاحظ أن التعريف استبعد عنصر الربح. كما ورد تعريف للسياحة في كتاب النظرية العامة للسياحة للكاتبين هيتزكر وكراف الاستاذان بجامعة بيرن السويسرية فعرفا السياحة بأنها مجموعة من الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر والإقامة لغير المقيمين طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم ولا يرتبط بممارسة أنشطة اقتصادية وهو تعريف أكثر شمولا كونه لم يتقيد بهدف معين لنشاط السائح .
- ويعرف الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب "السياحة مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغير المكان وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية [7].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ الاختلاف والتباين في التعاريف دون الوصول إلى تعريف شامل للظاهرة السياحية إلا أن الملاحظات العامة التي يمكن إبدائها حول النشاط السياحي لا تخرج عن الآتي :

– السياحة مجموعة من العلاقات المادية من خلال ما ينتفع به السائح من خدمات مقابل دفع أجرها، وعلاقات غير مادية إنسانية ومعنوية ناتجة عن تعامل السائح مع شعوب الدول المضيفة واحتكاكه بثقافتها وحضارتها وسلوكها الاجتماعي و البيني .

– تنشأ السياحة نتيجة لتنقل الأفراد إلى أماكن خارج إقامتهم الدائمة .

– أن الحركة إلى المكان المقصود تكون مؤقتة خلال مدة لها حد أقصى وحد أدنى .

– أن زيارة الأماكن المقصودة لا تكون لأغراض التجارة أو العمل.

الخصائص الاقتصادية للسياحة: لقد تميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص تميزه عن باقي الأنشطة نوجزها في الآتي:

1– السياحة تعتبر صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرض للخدمات بصفة أساسية وليست منتوج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر فالمستهلك يأت بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه، ومن ثم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي "الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى"[8]

2– المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها من أجل تقديم المنتج السياحي، فالمنتج السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف مناخية، جغرافية، بيئية). وعوامل جذب تاريخية حضارية دينية وثقافية بالإضافة إلى بنى أساسية عامة مثل الطرقات، المطارات وأماكن إقامة السائحين كالفنادق و القرى السياحية ومن خدمات كالمطاعم و أماكن الترفيه وأيضا منشأت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك، كما يتضمن المنتج السياحي درجة الوعي السياحي لدى موطن المقصد السياحي متمثلة في حسن المعاملة، والنقص في أي من هذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق السياحي إلى البلد المضيف .

3– حساسية الطلب السياحي: وهي مدى استجابة الطلب السياحي للتغير في العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالنشاط السياحي، والتي تؤثر مباشرة في نفسية السائحين واتجاهات تفضيلاتهم وأذواقهم في الاختيار بين المقاصد السياحية (البلدان المختلفة) فالدول التي تسودها اضطرابات سياسية كالحروب أو الحوادث الإرهابية اوالإضرابات العمالية ولاسيما في مجال النقل الجوي، أو عدم الاستقرار الاقتصادي كالتقلبات في سعر الصرف أو ارتفاع معدلات التضخم يصعب أن تكون قبلة للسائحين مهما تمتعت بعوامل جذب

سياحي متعددة، فالاستقرار في المناخ الاقتصادي والسياسي من أهم أسس زيادة الطلب السياحي و خير دليل على ذلك الانخفاض الكبير في تدفق السواح نحو الجزائر خلال العشرية السوداء و انخفاض الطلب السياحي الدولي على مستوى كافة مناطق العالم إثر حوادث 11 سبتمبر 2001.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة: تعود أسباب الاهتمام بقطاع السياحة في مختلف دول العالم إلى تعدد الآثار الإيجابية للقطاع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية ... ومن ذلك[9]:

1- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي تصل إلى 10 % على المستوى العالمي ويعتبر قطاع السياحة في كثير من الدول غير البترولية أكبر قطاع مكون للناتج المحلي فمثلا في مالطا حوالي 34.1 % .الأردن 26.1 %. إسبانيا 19.1% .

2- الأثر على ميزان المدفوعات: تمثل السياحة عاملا مهما في ميزان المدفوعات لكثير من الدول بما تحققه من عوائد النقد الأجنبي المتحصل عليها بسبب السياحة فقد بلغ الإنفاق على المستوى العالمي حوالي 622 مليار دولار سنة 2004 بما يتجاوز العوائد المتحصل عليها من المصادر الأخرى كمنتجات السيارات وغيرها من السلع والخدمات وتتضح أهمية هذا العامل في الدول النامية التي تعاني من عجز في موازينها التجارية و بالتالي تزداد الحاجة لتلك العملات من أجل تدعيم التوازن في موازين مدفوعاتها .

3- الأثر على التوظيف والعمالة: يمثل قطاع السياحة مصدر رئيسيا للتوظيف والعمالة حيث تشير الإحصاءات إلى أن اقتصاد السياحة أستوعب أكثر من 200 مليون شخص على المستوى العالمي حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة لعام 2000 منهم 73 مليون شخص في صناعة السياحة مباشرة، كما تشير الدراسات على أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى وتمثل حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي .

4- الأثر على الاستثمارات في البنى التحتية: تؤدي التنمية في قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات، الطرقات، الموانئ، المناحف، المراكز الطبيعية وغيرها مما يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين و السياح على حد سواء.

5- تنمية المناطق الريفية والنائية: تساعد السياحة على تنمية المناطق الريفية والنائية بما يساهم في تحقيق الفرص الاقتصادية المتساوية للسكان أي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

6- تمويل الموازنة العامة: يعتبر قطاع السياحة مصدر تمويل مهم للحكومات من خلال عائدات الضرائب على الأنشطة السياحية والضرائب على مستخدمي المطارات وضرائب المبيعات ورسوم دخول المتاحف والحدائق والمتنزهات العامة و غيرها من المصادر الأخرى .

ورغم الآثار الإيجابية المذكورة أنفا إلا أن البلدان النامية ورغم تمتعها بميزة نسبية من حيث جذب السياح لاسيما من حيث مواقع السياحة الثقافية وأسعارها المنخفضة إلا أن نصيبها من السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من إمكانياتها.لأن قطاع السياحة في هذه البلدان لا يزال يواجه قيودا كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات الأساسية ونقص الكوادر البشرية بل أهم من ذلك الافتقار إلى سياسة موجهة لتنمية السياحة وتسويقها ولمواجهة ضغوط المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة (العولمة) على قطاع السياحة في الدول النامية يتعين على تلك الدول البحث عن تحديث قطاعات السياحة الوطنية بحيث تستجيب لمتطلبات العولمة ومقتضيات التنافس (في التأهيل والرعاية الصحية، التسويق والمتاجرة) ولا يتأتى هذا إلا من خلال تنمية متواصلة لقطاع السياحة.

ثالثا :التنمية السياحية مفهومها ومراحلها:

مفهوم التنمية السياحية:

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في قطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية .

فالتنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين" [10].

وبذلك فان مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وتر شيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية و المتعارضة أحيانا على قاعدة الموارد المحدودة و تعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج والآثار السلبية.

مراحل التنمية السياحية:

لقد تناول الموضوع العديد من الباحثين وتطرق إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية وقدموا في ذلك نماذج مختلفة لتحليل الظاهرة [11]:

- نموذج ميوسك **Miossec** فالنموذج قسم مراحل التنمية السياحية إلى أربعة مراحل و هي.

أ- مرحلة الاكتشاف: حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي

ب- مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.

ج- مرحلة الانطلاق: و فيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط و التوسيع السياحي.

د- مرحلة النضج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفيها يتكامل النشاط السياحي من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات. ويؤخذ على هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو وبالتالي احتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور و الانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة لذا جاء نموذج بتلر سنة **1980** وحدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية .

أ- الاكتشاف . ب- المشاركة . ج- التطور . د- النضج . ه- الثبات أو الركود . و- التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج بتلر مع دورة حياة المنتوج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف المنطقة السياحية الجديدة ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة المشاركة و تظهر

مجموعة من الخدمات والتسهيلات ثم تبدأ مرحلة الانطلاق حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة وتبدأ مرحلة التطور والنمو و إذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن تصل المنطقة إلى مرحلة النضج؛ وتلي هذه المرحلة مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسواح بل يتوقف النمو عند حد معين من السائحين؛ وفي هذه المرحلة إذا لم تظهر في المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة فإنها تتجه نحو الانحدار والتدهور. لذلك فالإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنيب المنطقة الوصول إلى مرحلة الانحدار بل نقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المتواصلة (التنمية المستدامة) ؟

رابعا: مفهوم ومكونات التنمية السياحية المستدامة:

ولدت التنمية السياحية المستدامة داخل رحم التنمية المستدامة و تلك تفجرت داخل أدبيات الاقتصاد من واقع تعذر رؤية تنمية اقتصادية بدون تنمية اجتماعية فما المقصود بالتنمية السياحية المستدامة.

مفهومها:

السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدي إلى حماية و دعم فرص التطوير المستقبلي بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية والروحية و لكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري و النمط البيء للمقصد السياحي[12] .

ووفقا لمنظور منظمة السياحة العالمية "الذي يشجع معا رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية و تحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و التنوع البيولوجي و العمليات البيئية و الأنظمة المعيشية[13] من التعاريف السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير لمفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة من خلال اعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية و الحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة .معنى ذلك أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين فهي ليست منتجا سياحيا ، و ليست طريقة جديدة لبيع

النشاط أو تحديد كيفية الدفع و إنما هي نموذج للتنمية على محاور استراتيجية معينة حصرها Pigeassou في أربعة محاور [14] : كما يوضحه الشكل الموالي.

وانطلاقا مما سبق فان السياحة المستدامة تقوم أساسا على مبادئ هامة توجزها في العناصر التالية. [15]

- ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السياحية لضمان استمرارية عامل اجتذاب السواح من خلال الإبهار والمتعة.
- الحفاظ على التنوع البيء والابتعاد عن المتغيرات البيئة التي تكون نتائجها وخيمة
- إقامة المساواة بين الأجيال و الاستفادة من الموارد السياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا علي تجنيب الطبيعة السياحية أي عوامل تحريف تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا .
- أيجاد صيغة توفيقية بين ثقافة المجتمع المضيف و السائح الزائر بتنمية و تدعيم الثقافة المحلية و العمل على استمراريتها و نقلها للعنصر الأجنبي
- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية المستدامة بالعمل على جعل المناطق المضيفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على استقطاب السائح و المستثمر في آن واحد

مكونات السياحة المستدامة: رغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين مادي ومعنوي .

ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأنه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدا.

أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزي إلى كون السياحة عن الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة و ثقافة دولة السياح) مما يخلق تواصل اجتماعي وتواصل بيني فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي : ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري

يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات و رغبات ثلاث طوائف[16] .

– السياح: بتقديم ما يتلاءم و رغباتهم و احتياجاهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.

– موظفو السياحة: إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياحة و إتاحة فرصة التأهيل المتواصل لهم.

– سكان المقصد السياحي: بأن تأخذ السياحة شكل يتلاءم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي .

لهذا تحتاج السياحة المستدامة وفق المكون الاجتماعي إلى تحقيق التوائم مع ثقافة ومتطلبات وتطلعات سكان المقصد السياحي .

التواصل البيئي: فهي تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة، ومختلف الأحياء) حتى تحافظ على القدرات التنموية للأجيال المقبلة وهذا يتعين تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم ومتطلبات البيئة من خلال الحفظ والوقاية أي الاستغلال العقلاني ومضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

خامسا: مؤشرات التنمية السياحة المستدامة:

وقد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة و أختيرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية الغرض منها رصد الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للسياحة و قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي[17] .

أ– المؤشرات البيئية : ويبني هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستعابية بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

– مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة.

– مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة .

– مؤشر كثافة استخدام المياه :والذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

– مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلف من السنة المواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين .

المؤشرات الاجتماعية:

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي .

مؤشر الانعكاس الاجتماعي: تقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم .... الخ.

مؤشر رضى السكان المحليين: وهو يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.

مؤشر الأمن: انعكاس تدفق السواح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

مؤشر الصحة العامة: مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي قياس عدد الأطباء و الممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان .

المؤشرات الاقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات: مؤشر العملة الصعبة ومؤشر الدخل، الاستثمار

سادسا:التحديات المعاصرة للتنمية السياحية المستدامة:

بناء وتطوير سياحة مستدامة في أي بلد يتطلب حلا للمعادلة الصعبة لمقتضيات التنمية السياحية المستدامة الخاصة بالمحافظة علي التنمية الاجتماعية و الثقافية والبيئية وفي

نفس الوقت حتمية مساهمة قطاع السياحة في ثراء الآمة و تحريك التنمية الشاملة، بيد أن ذلك يعوقه ما يشهده العالم من متغيرات تغزو مجالات التنمية السياحية وتقف حائلا دون تقدمها وازدهارها، ويمكن حصرها في المظاهر التالية: تحرير تجارة الخدمات السياحية، تفشي ظاهرة التكتلات الإقليمية، التحديات البيئية والكوارث السياحية[18]، وسوف يقتصر بحثنا هذا علي المظهر الأول المتمثل في آثار تحرير الخدمات السياحية.

تتجلى آثار تحرير التجارة في الخدمات السياحية في جملة من العناصر نوجزها في الاتي[19]

1-تهميش للشركات السياحية الوطنية لان الشركات العاملة في حقل السياحة و التي ستفوز بنصيب الأسد في السياحة الوطنية هي الأكثر كفاءة أيا كانت جنسيتها.

2-من المتوقع أن يزداد تهميش الطائرات الوطنية في نقل السياح بحلول عام 2010 إذ ينتظر أن تسيطر على السوق العالمية للنقل الجوي أربعة مجموعات و هي: تحالف مجموعة الخطوط الأمريكية و البريطانية: تحالف مجموعة Star Alliance. تحالف مجموعة الشمال العربي وأوروبا تحالف مجموعة دلتا سويزاير.

3-التسرب غير المرئي لعوائد السياحة في صورة واردات مباشرة وغير مباشرة (تجهيزات فندقية و مستلزمات السواح)

4-التحكم في نوعية الحركة السياحية الوافدة حيث يتزايد اهتمام هذه الشركات بالسياحة الجماهيرية الرخيصة أو توجيهها إلى المقاصد التي تحقق مصالحها.

5-تعمق حصة المواقع السياحية التقليدية في سوق السياحة العالمية.

6-عولمة المؤسسات السياحية في شكل كيانات سياحية عملاقة متعددة الجنسيات تسيطر علي صناعة السياحة بتملكها (لشركات الطيران، وسلاسل الفنادق الدولية، ووكالات السفر المنظمة للرحلات)

لقد وضعت هذه الحالة الاقتصاديات النامية أمام تحد قاس يصعب اجتيازه دون معاناة لذا يتعين على تلك الدول أن تعيد النظر في عناصر القوة (الطبيعية المادية، البشرية و البيئية) التي تتمتع بها وجرد جميع المقومات السياحية و تقييمها وفق معايير كمية و كيفية واضحة بغرض الارتقاء بها واستغلالها في خلق قوة خاصة بها تمكنها من مواجهة قوى العولمة العملاقة وآثار تطبيق اتفاقية الجاتس على خدمات السياحة، مما يتعين البحث عن تحديث القطاعات السياحية الوطنية بحيث تستجيب لمتطلبات التنافس وتقضي على

المعوقات الموروثة التي جعلت القطاع لا ينال نصيبه من الحركة السياحية العالمية وأهم هذه المعوقات نرى:

1- بقاء معظم الخدمات السياحية و بنيتها الأساسية دون المعايير الدولية المعترف بها.

2- الأوضاع السيئة للنقل الجوي التي جعلت كثير من الدول النامية غير محل قبول السياح فهل يتصور نجاح مقصد سياحي في ظل شبكة طيران لا تحفز السياح على ارتيادها إما لأوضاعها السعرية غير المقبولة أو ظروفها الملاحية غير المميزة (تأخر الطائرات، غياب الخطوط، تدني مستوى الخدمات).

3- تدني ثقة المهنيين في تنظيم رحلات سياحية إلى الدول النامية إذ كيف ينظمون برنامجا سياحيا إلى مقصد غير مستقر أو آمن حيث يتعرض السياح إلى خطر الإجرام، الاحتجاز كرهائن، إن عنصر الأمان يظل قابعا في أذهان السياح لسنوات عديدة عقب التعرض لأي إيذاء.

وللخروج من هذا الوضع الراهن يجب أن تتوافر جملة من الشروط أهمها ما يلي:

- الإيمان التام وخاصة من لدن الأطراف العاملة بالنشاط السياحي بأولوية هدف تطوير المنتوج السياحي.

- توفير التمويل اللازم لأن تكلفة التطوير ضخمة فهي تشمل تمويل للبيئة السياحية، استيراد للتكنولوجيا، تكوين عمالة متخصصة.

- تنويع المنتوج السياحي بخلق محطات سياحية مغرية تتمتع بالجذب السياحي بحيث يجد فيها السائح المتعة و كافة الخدمات الضرورية.

- الدخول بثقل في عالم الإقليمية بتشجيع السياحة البينية مثلا (السياحة العربية البينية).

الخاتمة :

يقيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة) الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد وتقريب المسافات وذلك بهدف إيجاد سوق عالمية واحدة لا يحكمها سوى قانون المنافسة والتي أصبحت واقعا يصعب الفكاك منه وليس ظاهرة طارئة، لذلك ينبغي على الدول التكيف مع هذا النظام والتخفيض من آثاره السلبية ومحاولة تعظيم إيجابياته. وبقيام منظمة

التجارة العالمية بتحرير خدمات السياحة والسفر أصبح المستقبل في ظل المنافسة العالمية لجذب الحركة السياحية لمن يقدم خدمة أفضل، يملك الجودة، و يحترم السائح.

إن الجودة هي معيار السبق في عالم اليوم والفوز بالمستقبل في مجال السياحة ومن يملك الجودة يمتلك السائح.

وحتى تكون السياحة محرك للتنمية الشاملة يتعين على الدول النامية تبني استراتيجية التواصل والاستمرارية التي تراعي على الدوام العلاقة بين النشاط السياحي والنشاط البيئي وهو ما يقتضي أن تكون السياسة السياحية قائمة على ثلاثة محاور مترابطة :

اقتصادي: باستغلال الموارد السياحية وفق معايير الفعالية الاقتصادية .

اجتماعي: في استجابة النشاط السياحي لمؤشرات السياحة المستدامة من منظور اجتماعي بغرض الاستفادة من الانعكاسات الإيجابية للسياحة على المجتمع المحلي مع تفادي الانعكاسات السلبية الممكنة. وعلى الأخص من جهة المساس بالذمة الثقافية.

بيئي: بتفادي الأضرار بالبيئة الطبيعية من خلال عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للمنطقة السياحية، وتفادي التلوث البيئي الناتج عن نفايات السياح والمنشآت السياحية وفي إطار الانفتاح السياحي علي العالم الخارجي وذلك في ظل اتفاقية (تحرير تجارة الخدمات السياحية) GATS وحتى تضمن الدول النامية حقوقها من النشاط السياحي فانه يجب العمل علي تحقيق التوازن بين حقوق مواطنيها في النشاط السياحي لبلدهم و الحقوق التي يكتسبها الأجانب، وذلك بأن لا تسمح للاستثمارات الخارجية بالتملك التام للمنشآت السياحية التي يقومون بها في البلد بل يجب أن يكون مبدأ المشاركة هو الأساس.

الهوامش:

---

[1] – Adib abdeslem : WWW. Maroc-ecologie.net / ortide.php3.article : 124.

[2] – Geneviève Férone et autres. Ce que développement durable vent dire .Edictions d'organisations, Paris, 2005. P.5.

[3] – Op.cit

[4] – WWW.maroc-eclogie .net / article .php.3 id. –article باتر محمد علي وردم مقال على موقع الانترنيت

7–شرين عادل حسن. تحليل اثر السياحة علي التنمية الاقتصادية في جنوب سيناء ص04

8-نيل الروي.اقتصاديات السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية 1985، ص9
9- الاهمية و الاثر الاقتصادى للتنمية في قطاع السياحة حالة العربية السعودية ،ورقة عمل 19-2001/20 10
- د/ جليلة حسن حسنين، في التنمية السياحية ، الدار الجامعية مصر 2006 ص 9
11- د/ جليلة حسن حسنين، مرجع سابق ص20
12- د/ فؤاد عبد المنعم البكري،التنمية السياحية في مصر و الوطن العربي عالم الكتب ،مصر،2004،ص4 13
- الدليل الارشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي جامعة الدول العربية
14- د/ عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة ، مجلة حلوان،العدد 12 جوان 2005 ، ص 133
15- محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين امكانيات التنمية ومخاطر الحذر ، دار الشروق،2002
16- د/ عبد الباسط وفا، مرجع سابق ، ص 179
17- د/ عبد الباسط وفا، مرجع سابق ص 189
18 - د/ عبد الباسط وفا، مرجع سابق ص 188
19- نيل الروي ، التخطيط السياحي مؤسسة الثقافة الجامعية دون سنة نشر